world summit on the information society
Geneva 2003 - Tunis 2005

Document WSIS-II/PC-3/CONTR/95-A
28 September 2005
Original: Arabic

Palestinian National Authority

Palestinian National Authority
Ministry Telecom. & Information Technology

السلطة الوطنيـة الفلسـطينية
وزارة الاتصـــالات وتكنولوجيا المعلومات

السلطة الوطنية الفلسطينية
ملاحظات حول تقرير القمة العالمية للمعلوماتية بخصوص

إدارة الإنترنت

السلطة الوطنية الفلسطينية
ممثلة
بوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

سبتمبر، 2005

ملاحظات السلطة الوطنية الفلسطينية حول عملية القمة العالمية للمعلوماتية

بخصوص

إدارة الإنترنت

بعد الإطلاع على التقرير النهائي لفريق العمل المكلف بدراسة موضوع إدارة الإنترنت WGIG التابع للأمم المتحدة ودراسته دراسة دقيقة ومعمقة، وخاصة ما ورد في هذا التقرير من مقترحات لنماذج عديدة متعلقة بسياسات الإنترنت العامة والإشراف عليه وإدارته، تود السلطة الوطنية الفلسطينية أن تؤكد دعمها وتأييدها لرأي المجموعة العربية في هذا الموضوع. ونخص هنا بالذكر تأييدنا لمقترح النموذج الأول لإدارة الإنترنت الذي أيدته هذة المجموعة في مساهمتها والخاص بإقامة منتدى (مجلس) عالمي للإنترنت. وفي هذا السياق نود أن نوكد على ضرورة إيجاد حلول عملية وجذرية وتوافقية بين جميع شعوب المعمورة ومؤسساتها الدولية والإقليمية والحكومية وغيرها وذلك في أسرع وقت وعلى أحسن وجه ممكن.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية تود أن تثمن في سياق هذا الموضوع على الجهود الجبارة والمضنية التي قامت بها مؤسسات دولية وأكاديمية وإقليمية ومحلية وحكومية وغير حكومية وخاصة خلال الثلاث عقود الأخيرة من أجل إنجاح الإنترنت وجعله إلى ما وصل إليه اليوم من وسيلة رئيسية لتنمية إقتصادات المجتمعات المختلفة وخاصة مجتمعات تلك الدول التي تعد اليوم في طور النمو.

بالإضافة إلى ذلك تود السلطة الوطنية الفلسطينية أن تخص بالذكر هنا الجهود العظيمة التي قام ويقوم بها الإتحاد الدولي للاتصالات من أجل إيجاد حلول مستقبلية مناسبة لإدارة الإنترنت بحيث تكون هذه الحلول مقبولة من جميع المشاركين وأصحاب المصلحة.

إن السلطة الوطنية الفلسطينية وإذ تعلن تأييدها لمقترح النموذج الأول لإدارة الإنترنت تود أن تؤكد على ضرورة ضمان عمل البنية التحتية للإنترنت بالشكل الوطيد الذي عرفناه حتى يومنا هذا. وبغض النظر عن أي من النماذج سيتم تبنيه متسقبلا، فإنه يجب على هذا النموذج أن يضمن عمل البنية التحتية للإنترنت بهذا الشكل الوطيد أو بأي شكل أفضل مما عليه اليوم حتى يضم إستقرار عمل الإنترنت مستقبلا أيضا.

بالإضافة إلى ذلك يجب على هذا النموذج أن يجد من خلال مؤسساته حلول جذرية لجميع المشاكل التي يعاني منها المستخدمين والمستفيدين من الإنترنت حتى يومنا هذا مثل المشاكل

المتعلقة بإدارة ملفات ونظام المنطقة الجذرية والبريد الإلكتروني التطفلي وجرائم الإنترنت وتكاليف الربط.

إلى ذلك يجب أن يضمن هذا النموذج المشاركة المجدية في وضع سياسة عالمية لادارة الإنترنت بما يضمن الشفافية والمصارحة وكذلك المشاركة الفعالة لجميع الجهات المتعددة من أصحاب المصلحة في آليات إدارة الإنترنت.

إن هذا النموذج يجب أن يضمن وبشكل فعال بناء القدرات في الجوانب والمجالات المتعددة المتعلقة بالإنترنت على الصعيد الوطني وخاصة فيما يتعلق بالبلدان النامية والبلدان ذات الإقتصادات التي تعد في طور النمو.

بالإضافة إلى كل الموضوعات التي تم ذكرها حتى الآن يجب أن يضمن هذا النموذج معالجة جذرية لجميع المشاكل التي تم ذكرها في التقرير النهائي مثل تخصيص أسماء النطاقات وعنونة بروتوكولات الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية والحقوق المتعلقة بحماية البيانات والمحافظة على الخصوصية المتعلقة بالأفراد والجماعات المختلفة.

وفي سياق معالجة جميع هذه المشاكل معالجة جذرية وفورية من قبل النموذج الذي سيتم إختياره تود السلطة الفلسطينية أن توكد بأنه يجب على هذا النموذج أن يضمن حقوق جميع الدول والمجتمعات والديانات والأفراد بنشر المحتوى الذي يتناسب مع ثقافاتها ولغاتها وتاريخها وحاضرها ومستقبلها ومشاكلها ومعاناتها وأن يضمن هذا النموذج أيضا إيجاد الآليات والحلول والأدوات والوسائل التي تساعد جميع أصحاب المصلحة في إيصال محتواهم وموروثهم الفكري والحضاري والثقافي والديني والسياسي والأدبي باللغة وبالشكل الذين يرتأوه مناسبا لهم دون أن تعرضهم بأي شكل من الأشكال إلى تهم مختلفة مثل تهمة الإرهاب المنظم والمسيس. وفي المقابل يجب أن يضمن هذا النموذج أيضا إيجاد أطر عمل وآليات وقوانين تمنع بل وتحرم إيصال المحتويات الهدامة والتي تساعد على تدمير المجتمعات وإقتصاداتها بدلا من بنائها وتنميتها والتي تساهم مساهمة كبيرة في نشر العنف والفوضى والجريمة والإرهاب وخاصة ذلك الإرهاب الذي يتم إيجاده وتنميته وتمويله وإسناده ودعمه ونشره من الدول على حد سواء كالإرهاب الذي يتم نشرة ودعمه من الأفراد والجماعات.

كما يجب على النموذج المنتقى أن يجد الآليات والحلول والقوانين والأنظمة المختلفة التي تضمن نبذ نشرالعنف المبني على أساس ديني وطائفي وعرقي وفئوي وإستخدام الإنترنت وتقنياته وعلومه ومفاهيمه لهذا الهدف بغض النظر عن الديانات والأعراق والفئات التي تستخدم الإنترنت لهذه الأهداف.

إن ضمان إيجاد آليات وقوانين وتشريعات حول المحتوى وإدارته يتطلب أيضا ضمان التعددية اللغوية وخاصة فيما يتعلق بإدارة الإنترنت بما يشمل تحديد معايير للنطاقات العليا المتعددة اللغات وعناوين البريد الإلكتروني والبحث عن الكلمات المفتاحية.

إلى ذلك يجب على نموذج إدارة الإنترنت الذي سيتم إختيارة مستقبلا أن يتضمن وبشكل واضح أيضا آليات تضمن حقوق المستهلك والمنتج بغض النظر عن طبيعة المنتج الذي يتم إستهلاكه أو إنتاجه أوعرضه للمداولة عبر الإنترنت ووسائطه المختلفة. وفي هذا السياق أيضا يجب أن يتضمن هذا النموذج حماية الملكية الفكرية لجميع أصحاب المصلحة المختلفين بما يشمل حدي الملكية الفكرية المختلفين أي حق المنتج للفكرة ومالكها وحق المستهلك لها بحيث لا تصبح هذه الملكية حكرا على جماعات قليلة محددة فقط، لا تصل لها المجتمعات النامية والشعوب الفقيرة والمستضعفة، وبحيث يحد ذلك أيضا من التجاوزات المختلفة مثل القرصنة الرقمية ومن إستعمال التكنولوجيات المعدة للإلتفاف حول التدابير المعدة لمنع التجاوزات.